موقف المناهج فى الدول العربية من التغيرات والتحديات العالمية

- شهدت البشرية طوال تاريخها الطويل مجموعة من الثورات التى كانت بمثابة نقاط تحول فى حركة التطور الحضارى، فكانت هناك الثورة الزراعية ثم الصناعية والتى يقسمها البعض إلى عدة مراحل، فبينما كانت الأولى تعتمد على البخار والميكانيكا والفحم والحديد، كانت الثورة الصناعية الثانية تعتمد على طاقة الكهرباء والنفط والطاقة النووية وفن الإدارة الحديثة والشركات المساهمة.

- والعصر الذى نعيشه هو عصر الثورة التكنولوچية، وعصر التغير المتسارع، وعصر الانفتاح الإعلامى الثقافى الحضارى العالمى، وعصر تغير الأهمية النسبية لقوى وعلاقات الإنتاج، والثورة التكنولوچية التى هى من أهم خواص القرن الذى نعيش فيه هى ثورة تعتمد على المعرفة العلمية المتقدمة والاستخدام الأمثل للمعلومات المتدفقة بمعدلات سريعة، ويقدر خبراء الدراسات المستقبلية أن حجم المعرفة العلمية سيتضاعف كل سبع سنوات أى أن حجم التراكم فى هذه المعرفة خلال السنوات القادمة، ستكون متساوية أو تزيد عما تراكم من معرفة إنسانية منذ بداية التاريخ البشرى المسجل.

- وهذا الكم الهائل والمتنامى من المعرفة يحتاج إلى تنظيم سريع ومستمد لمن يريد أن يستخدمه، وهذا التنظيم السريع لتدفق المعلومات، والتعرف على طرق استخدامها هو محك التقدم، ولأن العقل البشرى هو محور هذه الثورة لأنه يمثل طاقة متجددة لاتنضب فإن الثورة التكنولوچية الثالثة لن

تكون حكراً على تلك المجتمعات الكبيرة المساحة أو الضخمة السكان أو الغنية بمواردها الأولية، أو القوية بجيوشها التقليدية، وإنما يمكن لجميع الشعوب أن تخوض غمارها سواء كانت كبيرة أو صغيرة. إذا ما أحسنت إعداد أبنائها تربوياً وتعليمياً لذلك.

ومما يؤكد هذا المعنى مفهوم العولمة الذى يستهدف أساساً السيطرة والاختراق السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى، ولذلك فإن أول ماتتجه إليه الدول القوية والتى تسعى إلى تحقيق صورة من صور السيطرة والاختراق هو ضرب العقيدة والقيم واللغة والتاريخ، وهذا كله إذا كان أمراً يسيراً ولم تستجب له المناهج العربية تحقق ذلك لأى دولة قوية، وإذا كانت المناهج قد أعدت من أجل التحصين وحماية الهوية العربية والوطنية فلن تستطيع العولمة أن تحقق أهدافها.

وإذا كانت دول العالم لاتستطيع أن تعيش بمعزل عن تيار العولمة فلابد أن تتفق كافة الدول على اقتسام الموارد بشكل عادل واقتسام المشكلات والتحديات أيضاً إذا كان لنا أن نحقق مجتمعاً مستقراً يقوم على التوازن والتكافؤ والتعامل مع الدول الأخرى على أساس من الوعى بأن العالم كله يجب أن يعيش فى سلام من أجل التنمية للجميع على قدم المساواة.

عوامل التغير فى المجتمعات وانعكاساتها على النظم التعليمية:

ويمكن أن يحدث التغير فى المجتمعات لسبب أو لآخر وإن كان يمكن تصنيف عوامل التغير المجتمعى إلى جانبين أساسيين هما:

العوامل الخارجية وهى التى يكون أحد أطرافها مجتمع خارجى أو قوة خارجية، والعوامل الداخلية وهى التى تحدث نتيجة تغير فى ديناميكية المجتمع، وفيما يلى تفصيل ذلك.

أولاً: العوامل الخارجية:

١- الحروب:

- تمثل الحروب عملية يولد فيها المجتمع من جديد، بصرف النظر عن نتيجتها؛ انتصاراً كانت أم هزيمة، وإن كان شكل التغير أو التجديد يختلف من حالة لأخرى، فالحرب الهجومية أو الدفاعية تتطلب إعادة تنظيم لإمكانات المجتمع وتعبئة قواه العاملة، وفى حالة النصر، فإن المجتمع يكسب خبرات ومفاهيم وأساليب - وربما ثروات - تعزز من إيجابيته وفاعليته فى بناء قوته ودعم حركته فى التوسع أو التقدم، وفى حالة الهزيمة فإن المجتمع يعيد النظر فى كل أموره ويقيم سياسة جديدة تعدل من نظمه وأساليب حياته وإنتاجه بما يمكنه من مواجهة الأزمات التى خلفتها الحرب.

- والتربية هى أداة المجتمع فى تعزيز النصر أو فى دفع الهزيمة، فالحرب تنظيم وتعبئة وابتكار أدوات وأساليب، وهذه أشياء تنتجها التربية ويصنفها التعليم، ويصحبها التغيير، وهو فى معظم الأحوال دافع للتقدم حتى فى حالات الهزيمة، ففى الحرب العالمية الثانية انهزمت ألمانيا واليابان، الأمر الذى أدى إلى إعادة البناء فى المجتمع، وصار لكل منهما تعليم قومى فعال استطاع أن يتخطى بالشعب الأزمة ويحولها إلى تفوق ساحق فى كافة الميادين العلمية والعملية.

٢- الاحتلال:

بصرف النظر عن سوءات الاحتلال فى قهر الإرادة الوطنية للشعب المحتل، وكبت أو تقليص حرياته، واستغلال أو نهب ثرواته، فإن لواقعة الاحتلال نتائج كبيرة تؤثر وتغير من واقع المجتمع الخاضع لسيطرة الاحتلال.

فالاحتلال يمثل ضغطاً وظروفاً قوية تعمل من أجل التحديث القائم على أسس

تعليمية جديدة، بمعنى أن المجتمع قد يضطر إلى الأخذ بأسباب العلم والتقدم، واستحداث التنظيم الإدارى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى بشكل فعال يمكنهم من الارتفاع إلى مستوى التحدى، ومواجهة قوى المحتلين بمثل أساليبهم التى يتفوقون بها.

٣- الاتصال الثقافى :

عندما تحتك ثقافتان فى اتصال فعال، فإنهما يتبادلان التأثير والتأثر، وإذا كانت إحداهما متفوقة أو غالبة، فإنها تكون الأكثر عطاء والأشد تأثيراً فى الأخرى، وليس بالضرورة أن تكون الثقافة المؤثرة هى ثقافة أمة غازية أو منتصرة عسكرياً.. فروما التى غلبت أثينا قديماً هى التى تعلمت ونقلت عن اليونانيين ماكان عندهم من ثقافة وحضارة.

واليوم تتصل الدول فى شبكة علاقات متداخلة ومتفاعلة، وتحول العالم إلى قرية كبرى بفعل عوامل الاتصال والتناقل وتحت مظلة ثقافية عالمية يسهم فى صنعها الشرق والغرب على السواء.

٤- العوامل الاجتماعية :

من العوامل الاجتماعية المؤثرة سلباً وإيجاباً فى التنمية والتطور معدلات النمو السكانى، والشكل البنيوى للأسرة والهرمية العمرية فى المجتمع ونوعية القيم الاجتماعية السائدة.

والظاهرة العامة التى لاينكرها أحد أن دول العالم الثالث تتميز بزيادة مطردة فى معدلات النمو السكانى، التى تزيد عن معدلات التنمية، مما يمثل عبئاً ثقيلاً عليها، ويعوق من درجة التطور، ويزيد من مشكلات التخلف.

ولاشك أن منظومة القيم فى المجتمعات النامية تختلف عنها فى المجتمعات الصناعية المتقدمة، وبرغم الهزات العنيفة التى أصابت المجتمعات مع تباين

مستوياتها ودرجاتها على سلم التطور والتنمية، فإن المجتمعات الأولى لاتزال تتمسك بقيم لاتساعد على تغيير أنماط وأساليب العمل والتعايش والحياة بالشكل الذي يتطلبه التحديث الحضارى المعاصر.

- والتربية الجيدة هى التى تقف مع العوامل الاجتماعية فى جانبها الإيجابى، فتزيد من الوعى بخطورة التكاثر اللا منضبط فى النسل، وتمد الآباء بثقافة أساسية خاصة بتربية الصغار وتزود كل عضو فى الأسرة بمفاهيم ومهارات الدور الخاص الذى يقوم به، وتكسب الجميع قيماً خلاقه تعمل للتكامل الروحى والأخلاقى والاجتماعى والإنتاجى فى إطار إنسانى متماسك يستهدف التقدم والتجدد.

وجملة القول فى هذا الشأن أن الدور الأساسى للتربية يتمثل فى تثقيف عقلى وتطبيع اجتماعى، وتهذيب نفسى وتكوين مهنى.

ومن ثم فإن الإنسان «موضوع التربية» هو المركز الذى تدور حوله كل أنشطة التربية، والتى تستهدف تأهيله الوظيفى والكفء للحياة كما تصورها وخطط لها المجتمع.. فإذا كان المجتمع يخطط للتغيير تحت وطأة الأزمات الضاغطة، فإن التربية بشكل عام والمناهج الدراسية بشكل خاص قوة تهيئة لهذا التغيير؛ وإذا كان على العكس لتثبيت الأوضاع القائمة وتأكيد القيم السائدة، تكون التربية قوة محافظة تسايره على درب الثبات والاستقرار.

وفى ضوء التغيرات الحادثة على المستوى المحلى والعالمى بدأت حركة تطوير المناهج تتجه إلى الأهداف التعليمية:

إذا أدركت أن هناك العديد من الأهداف التعليمية التى يجب إنجازها، وبالتالى فإن المحتوى من المادة الدراسية أصبح وسيلة من أجل السعى إلى إنجاز تلك الأهداف، وواقع الأمر أن الانتقال من النظرة المحددة إلى قيمة المعرفة واعتبارها هدف الأهداف إلى كون تلك المعرفة وسيلة من أجل تحقيق أهداف معينة يعد

نقله علمية واعية إلى قيمة المعرفة وخاصة فى عصر تراكمت فيه المعرفة وتزايدت بشكل غير مسبوق منذ ظهور البشر على سطح الأرض.

والحقيقة أن المؤسسة التعليمية كان بإمكانها نقل المعرفة المحددة إلى عقول الأبناء على اعتبار أنها تستهدف الحفاظ على التراث الثقافى وحمايته من الاندثار، ولكن مع تزايد كم المعرفة وتراكمها أصبح هذا الاتجاه غير كاف وغير مناسب لطبيعة التغير ومساراته.

ومع تطور الفكرى التربوى ازداد الاهتمام بالأهداف التعليمية، واتجه التركيز إلى المتعلم ذاته، وبالتالى نظر إليه من عدة زوايا هى:

- **زاوية نفسية:** بيولوجية تؤكد على تنمية الفرد وإمكاناته تنمية حرة طليقة على اعتبار أن الطبيعة هى المسئولة عن تحديد أهداف المتعلم، ويتطلب الأخذ بهذا المنظور ضرورة إدراك الفروق الفردية بين المتعلمين، ويصبح التعليم بذلك وسيلة لنمو إمكانات المتعلم النفسية والبيولوجية لأقصى مداها.

- **الزاوية الثانية :** فلسفية تنتقد الأهداف من الزاوية النفسية والبيولوجية وترى أن الأهداف فى الأصل اجتماعية يحتل فيها هدف الاستقلالية الشخصية مركزاً مرموقاً، وتصبح العقلانية هى الأساس فى هذه الاستقلالية.

- **الزاوية الثالثة :** تركز بشكل أساسى على الجوانب الاجتماعية وترى أن المجتمع بكل اتجاهاته وتاريخه ومشكلاته لابد أن يكون موجهاً لصياغة الأهداف، وهذا الأمر يعنى بطبيعة الحال توجهاً اجتماعياً للمنهج، ومن ثم بدأت المناهج تكون نابعة فى جانب منها من المجتمع، وفى ذات الوقت نجد أنها تستهدف تقدم المجتمع وتنميته.

- **أما الزاوية الأخيرة :** فتؤكد على أن المعرفة والفهم والتأمل تعد أموراً

ضرورية لصالح الفرد، إذ تعينه على تكوين مواقفه، وعلى فض ألوان النزاع فى حياته بين مختلف الرغبات والتوجهات، لذا فهى تركز على المواقف والاتجاهات أكثر من التركيز على الأهداف بشكل محدد.

ونستطيع أن نؤكد فى هذا الشأن على أن أهداف المناهج لاينبغى أن تكون أحادية فى تحديدها، أى لاينبغى أن تضع فى اعتبارها المعرفة وحدها أو المجتمع فقط أو غير ذلك من مصادر اشتقاق الأهداف، وبالتالى فإن تحديد الأهداف لابد أن يعتمد على الرؤية الشاملة لطبيعة المعرفة وإمكانات المتعلم وقدراته والتطور الحادث فى العوامل النفسية والاجتماعية، إضافة إلى التطور العلمى على المستوى العالمى.

ومن الاتجاهات التى بدأت تستقر فى المجال التربوى فى بعض الدول العربية تطوير ظروف العمل أو المناخ المدرسى ليستطيع المعلم أن يمارس أدواره على أفضل نحو ممكن، كما أن ذلك من المتوقع أن يساعد المتعلم على تحقيق أهداف أفضل وأكثر قيمة من مجرد حفظ واستظهار شتات من المعارف المجزأة والمتناثرة.

والحقيقة أن ما حدث من فشل لمحاولات عديدة لتطوير المناهج يرجع إلى قصور بدرجة ما فى نوع المناخ المدرسى مما جعل المعلم فى موقف يصعب معه العمل على إنجاز الأهداف التعليمية التى حددت لمواقف التعليم.

ويبدو أن هناك محاولات تجعل من المجتمع مصدراً حاكماً للأهداف، وفى هذا الإطار ظهرت ولازالت تتردد أهداف تناول ربط التعليم بالتنمية فى بعدها الاقتصادى والاجتماعى، فالتربية من أجل العمل المنتج، والتربية من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية والأخلاقية، وتربية المواطنين ليست إلا بعضاً من الأهداف التى مازالت تتردد بقوة ويتوقع أن تستمر سيادتها فى المستقبل القريب، لاسيما بالنسبة للمجتمعات النامية ومنها المجتمع العربى، على أن مثل هذه المحاولات كلها لاتستطيع بمفردها أن تقدم الصورة المستقبلية للأهداف التعليمية، إذ أن

المستقبل فى حد ذاته له مطالبه وأهدافه الخاصة التى قد يصعب اشتقاقها من غيره ومن هنا كان تأكيد «توفلر» على أهداف تتعلق «بالتكيف مع المستقبل».

فهو يرى أن الهدف الأول للتعليم ينبغى أن يكون رفع «قدرة التكيف» لدى الفرد - أى السرعة والاقتصاد فى القوى اللذين يستطيع بهما أن يتكيف مع التغيير المستمر، وكلما ارتفع معدل التغير، وجب أن يكرس اهتمام أكثر لتمييز أحداث المستقبل.

والتركيز على التكيف والمواءمة للمستقبل غير كاف، فهو يمثل الحد الأدنى للتكامل مع احتمالات المستقبل وبدائله، فمن الضرورى أن يكمله هدف آخر يمثل الحد الأقصى، وهو «تنمية الإبداع والابتكار» فهو هدف مستقبلى بكل المعانى وضمان حقيقى لقدرة المعلم مع المستقبل وصناعته.

على أن هذا كله لا ينبغى أن يكون إلا فى «إطار سياق ديمقراطى حقيقى» يتيح الفرص الحقيقية أمام الأفراد للتعلم والتعليم والإبداع والإتقان.

والأمر المؤكد فى هذا الشأن هو أن مثل هذه التوجهات فى تحديد الأهداف مع أهميتها القصوى إلا أنه من الضرورى الالتفات إلى خصوصية التعليم العربى وتعبيره عن مواصفات مجتمعية وحضارية محددة بما يستحق أن تفرد له أهدافه الخاصة التى تتناسب مع وضعيته الحضارية، وقد أجمعت الدراسات المتخصصة فى هذا الشأن على الأهداف السبعة التالية:

١ - تنمية الهوية الثقافية العربية.

٢ - التنشئة الدينية المستنيرة.

٣- تدعيم علاقة التعليم بالعمل المنتج.

٤ - تنمية التفكير العلمى والتحليلى والنقدى.

٥- تنمية قدرة الإنسان العربى على التكيف مع التغير.

٦- تنمية القيم والسلوكيات الديمقراطية.

٧- تنمية قدرات الإبداع الفكرى والجمالى والعلمى.

وغير خفى أن مثل هذه الأهداف تعبر بشدة عن خصوصية المجتمع العربى، كما أنها فى الوقت ذاته تعبر عن المصالح والتوجهات الحاضرية والمستقبلية التى بتحقيقها يستطيع الإنسان العربى أن يقدر ليس فقط على التكيف مع المستقبل بل أن يسهم فى صناعته وتطويره أيضاً.

ثانياً: محتوى وأساليب التعليم فى ضوء التغيرات الحادثة:

- المنهج المدرسى فى تحليله النهائى منظومة متكاملة تنطوى على عناصر عديدة مستمدة من المجتمع، تتفاعل فيما بينها داخل إطار المدرسة وفق ضوابط ومعايير مقننة. وهذه العناصر العديدة مطالبة بأن تكون أداة لتحقيق الأهداف المحددة للمنهج عندما كان فى مرحلة التخطيط.

ويشير خبراء الدراسات المستقبلية إلى أن أهم الأهداف المستقبلية للمناهج الدراسية فى العقود القليلة القادمة ستركز على تطوير قدرات التلاميذ على التعلم وتكوين صورة واضحة عن وحدة المعرفة وتكاملها، وتهتم الجهود المبذولة وفقاً للتخصصات المتجاورة وبيان أوجه الالتقاء بينها، وهو الأمر الذى يساعد على توحيد نظرتنا إلى العالم من خلال تطوير إطار عام تقترب على أساسه من المشكلات؟ والمشكلات الشبيهة بها، وتهتم هذه الدراسات بالتخصصات المقطعية التى تستهدف أيضاً محاولة المزج بين هذه التخصصات أو حتى أجزاء منها فى تخصصات جديدة.

وقد استطاعت هذه الأساليب أن تجد لها مكاناً فى عدد قليل من المؤسسات الجامعية العالمية وأن تحرز نجاحات كبيرة فى تحقيق انسانية

المتعلم، ومثال ذلك مانجده فى تجربة جامعات ويسكونسن، وباسفيك فى الولايات المتحدة، ومعهد السيبرنا فى الاتحاد السوفيتى وجامعة ليوبليانا اليوغسلافية، حيث أمكن تحطيم الحواجز بين الموضوعات العلمية التقليدية، فظهرت وحدات جديدة مشتقة من التخصصات العديدة الموجودة، كما ظهرت علوم جديدة تعتبر أمثلة ساطعة على تكامل المهارة، وقد ساعد على ذلك نماذج جديدة من خبراء من ذوى التعليم العالى للقضاء على الآثار السيئة للعداء التاريخى بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، وقد أسهم هذا كله فى تحريك الأبنية التنظيمية للمواد الدراسية والمناهج الدراسية، مما سمح بظهور هياكل جديد أدت إلى تغير النظرة إلى المناهج ووظائف المعرفة المتضمنة بها.

وقد ترتب أيضاً على الأخذ بأساليب التخصصات البينية والمتجاورة ظهور مفاهيم ترتبط بالمناهج الدراسية كمفهوم التربية الكلية أو الشاملة، ومفهوم التربية متعددة الأوجه الثقافية والتربية عبر الثقافات.

وفيما يتعلق بالمهارات الأساسية التى يجب أن تهتم بها المناهج الدراسية وتكون محوراً أساسياً لمحتواها وأساليب تدريسها ما يلى:

١- التوقع الذى يقصد به القدرة على مواجه المواقف الجديدة، أى التعامل مع المستقبل، والتنبؤ وقوعها، وعلى تقويم مايترتب - فى المدى المتوسط أو المدى الطويل - على مايبرم من قرارات أو يتخذ من إجراءات واستنباط بدائل جديدة لما لم يمكن له بدائل من قبل.

٢- التشارك وهو فى جوهره عملية اجتماعية تكمل التوقع باعتباره عملية عقلية، وقد أصبح التشارك مفيداً وفقا لما أسفر عنه من فهم واضح مشترك وفعال للمشكلات وبلورة ناتج خلاق، ويقوم هذا كله على التعاون والتحاور والتعاطف والأخذ والعطاء.

٣- وتركز العديد من الأبحاث على أن مهارات التواصل فى مقدمة المهارات المستقبلية اللازمة للمتعلم فى المستقبل باعتبارها لب حركة مجتمع مابعد الصناعة، ومن هنا كان التأكيد على مهارات الاتصال الأساسية (الشفوية والمعرفية - والعددية - والجغرافية - والرمزية) ومعنى ذلك أن تضمين هذه المهارات فى المناهج الدراسية يتطلب بالضرورة تبنى نظرة كلية شاملة للتعليم وتحديد أولوياتها، بمعنى تحديد أولويات المهارات التواصلية المطلوبة بالفعل بحسب خصائص ومستويات نمو التلاميذ بالشكل الذى يحقق المدى المطلوب ويضمن التتابع المستمر.

٤- ويرتبط بمهارات التواصل ضرورة التركيز على مهارات التعامل مع المعلومات كالاسترجاع أو التشغيل للحاسبات الآلية، هذا إلى جانب مهارات التعلم واتجاهاته وفهم الأساسيات المعرفية من خلال تعلم المفاهيم الحاكمة وغيرها من الأساسيات، هذا إلى جانب التدريب على المهارات اللازمة لتصميم الحرف والتكنولوچيا والفنون والتربية البدنية كأساس لاستخدامها فى أوقات الفراغ وللمهارات المهنية.

والواقع أن وضع قائمة مفصلة بالمهارات وحاجات التعلم التى يجب أن يلبيها منهج المستقبل يعد أمراً يستحيل تنفيذه لعدة أمور فى مقدمتها أن لكل مجتمع خصوصيته ودرجته من التقدم الاقتصادى والمعرفة والمعلوماتى والتكنولوچى، وكذلك اختلاف احتياجات كل مرحلة تعليمية عن الأخرى.

ففى الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال استقر رأى واضعى السياسة التربوية الأمريكية على أن حاجات التعليم المستقبلية لطلاب المدارس الثانوية هى كالتالى:

أ- مهارات التواصل فى الاستماع والتعلم والقراءة والكتابة.

ب- مهارات أساسية فى الرياضيات والعلوم.

ج- مهارات فى الدراسات الاجتماعية.

د- فهم العلاقات الدولية والدراسات الكلية الإجمالية.

هـ- معرفة العملية الديمقراطية والقدرة على ممارستها.

و- التفكير النقدى.

ز- مهارات حل المشكلات واتخاذ القرارات.

ح- مهارات القدرة على فهم التواصل الإلكترونى.

كما أن الأمر فى اليابان لايختلف كثيراً عنه فى الولايات المتحدة، فنجد أن المجلس القومى لإصلاح التعليم فى اليابان فى تحديده لآمال المجتمع اليابانى من التعليم فى المستقبل يؤكد على أهمية التصدى لعصر المعلومات والإفادة من إمكانات أجهزة الإعلام والمعلومات فى التعليم النظامى وغير النظامى ومحو الأمية المعلوماتية وخلق جيل من الخبراء لعصر المعلومات، ومن ناحية أخرى نجدهم يدعون للتركيز على تنمية القدرات الابتكارية والإبداعية مع تعليم الأساسيات، وتنمية مهارات التعلم الذاتى.

ويبدو أن أغلبية البرامج الإصلاحية العالمية للتعليم أصبحت تأخذ بقوائم المضامين والمهارات السابقة أو بعضها، ذلك أن معظم الدول وهى فى سبيلها إلى تطوير تعليمها ومناهجها تنظر نظرة تحليلية لتجارب الدول الأخرى وما حققته من نجاح أو فشل، فعلى سبيل المثال نجد أنه ترتيباً على ما نتج من إصلاحات فى التعليم الأمريكى بعد كتاب «أمة فى خطر» ظهرت تجارب جادة لإصلاح التعليم الأمريكى منها تجربة ولاية نورث كارولينا والذى بدأ تطبيقه عام ١٩٨٥ بوضع برنامج للتعليم الأساسى يسعى لتحسين تعليم الأطفال فى مرحلتى التعليم الابتدائى والثانوى، ويتضمن هذا البرنامج الذى يستمر لمدة ثمانية أعوام محوراً مشتركاً من المعارف والمهارات التى يجب أن يتقنها كل طالب وقد أدى ذلك إلى

بناء مناهج تتضمن الأدب ومهارات الاتصال، والمكتبة، ووسائل الإعلام، والكمبيوتر «لغة ثانية»، والتوجيه، والصحة، والرياضيات، والعلوم، والدراسات الاجتماعية، والتربية المهنية، وقد تم وضع الحد الأدنى للمستويات، بما يضمن كفاءة الطالب فى كل مجال أكاديمى.

وفى إطار الغزو المتلاحق للمعلومات لمؤسسات المستقبل أصبح من المهم الالتفات تعليماً إلى إمكانات التكنولوچيا المعلوماتية الجديدة الذهنية والإدارية والآلية، والتى حررت الإنسان من مجهوده العضلى المفرط وعمله الذهنى المنهك، وبالتالى أصبح من الضرورى أن نهيىء مدارسنا ومؤسساتنا التربوية الأخرى للاستفادة من إمكانات هذه الثورة ولاسيما إمكانات الحاسبات الآلية باعتبارها «أدوات تطوير وتحديث فى جميع قطاعات النشاط البشرى، كما أنها وسائل اتصال، ولكن ينبغى لها أن تكون فى خدمة القيم الإنسانية العليا، لا أن تسخر هذه القيم لخدماتها».

وإذا كان الحد الأدنى من التدريب على المعلوماتية سيغدو فى وقت قريب ضرورياً لكل مواطن، إذا أراد مزاولة نشاطه اليومى دون مساعدة، أو قيد، فإنه ينبغى إذن أن يكون لدى المرء قدراً من المعرفة بالأجهزة والأدوات، وأن يكون قادراً على تنظيم نفسه، وعلى تصميم سلسلة من الأفعال وردود الأفعال، وعلى استخدام المصادر المعرفية المتعددة والتى تحيط بالفرد من كل جانب وهذا كله يقتضى منا التساؤل:

ما أهم التقنيات التعليمية التى يمكن استخدامها فى التعليم، وما أوجه الإفادة منها فى ميدان التعليم والتعلم؟

واقع الأمر يشيع إلى أن الدول المتقدمة كانت نقطة البداية لديها هى التعليم، وهذه الدول فى تطلعها إلى مستقبل أفضل تسعى إلى أن يكون التعليم فيها فى اتجاه المستقبل، أى أن يعد الأبناء لنمط حياة وأساليب تفاعل

مختلفة تماماً عما نعيشه الآن، ولذلك سنعرض فيما يلى لبعض التجارب فى مختلف مراحل التعليم من حيث ماتبذله من جهد فى توظيف التقنيات التعليمية.

استخدام التكنولوچيا فى مراحل التعليم :

أولاً - تربية ماقبل المدرسة:

ثمة اهتمام الآن هام وكبير بمرحلة ما قبل المدرسة فى ضوء ماأثبتته النتائج التعليمية والتربوية من أن هذه المرحلة أساسية بدرجة كبيرة فى تشكيل قدرات الأطفال واكتساب المعارف والمهارات المقبولة فردياً واجتماعياً، وصارت دعاوى كثيرة لربط هذه المرحلة بالتعليم الابتدائى، عن طريق دمج الثلاث سنوات الأولى من التعليم الابتدائى مع السنتين الأخيرتين من روضة الأطفال بحيث يتراوح عمر الطلاب فى هذه المرحلة الجديدة بين ٤ و ٧ سنوات.

ولعل نظرة سريعة على طبيعة هذه المرحلة فى بعض دول العالم المتقدم والنامى على السواء يمكن أن تبلور لنا أهمية العناية بهذه المرحلة قبل المدرسة وضرورة دمجها فى النظام التعليمى العام.

ففى اليابان مثلاً يلتحق الأطفال فى نوعين من المؤسسات:

- مدرسة ماقبل الدراسة الابتدائية ومراكز الرعاية النهارية، فمدارس ماقبل المدرسة الابتدائية، والتى تخضع لإشراف وزارة التربية، وتقبل الأطفال من سن الثالثة والخامسة.

وتستمر الدراسة حوالى ٥ ساعات يومياً، أما مراكز الرعاية النهارية أو مدارس الحضانة تخضع لوزارة الرعاية والشئون الاجتماعية، وهى مخصصة لأطفال الأمهات العاملات، وتقبل الأطفال من سن الرضاعة حتى سن الخامسة وتعمل حوالى ٨ ساعات يومياً.

ويعتبر أسلوب العمل من خلال الجماعة لحل المشكلات السلوكية لتلاميذ هذه المرحلة أهم أجزاء المنهج الاجتماعى المطبقة فى هذه المرحلة.

أما المنهج الدراسى فهو غير أكاديمى، ويقوم على أساس التفاعلات بين الأطفال بعضهم ببعض، فالأنشطة التعاونية والألعاب الجماعية والأعمال المتعددة تستغرق جزءاً كبيراً من اليوم، ويشجع الأطفال على المشاركة فى كل هذه الأنشطة لتنميتهم اجتماعياً وتدريبهم على العادات والاتجاهات الصحيحة، وتقوم الخطوط العريضة للمنهج على أساس ستة مجالات هى: الصحة والحياة الاجتماعية والطبيعة، اللغة، الموسيقى، الأشغال اليدوية، ويلاحظ أن تعلم الترتيب والنظام والاشتراك فى الجماعات لأداء بعض المسئوليات هو أساس أنشطة المنهج.

ثانياً - مرحلة التعليم الأساسى :

تتجه التطورات العالمية إلى التأكيد على دمج مرحلتى التعليم الابتدائى والتعليم الإعدادى (أو المتوسط) ضمت مرحلة تمتد لمدة ثمانى أو تسع سنوات، تحت اسم التعليم الأساسى أو «المدرسة المشتركة» وتستقبل هذه المرحلة الطلاب من سن ست سنوات تقريباً إلى الخامسة عشر، ويتحقق فيها قدراً معقولاً من التنسيق والتكامل فى المناهج والأساليب والأنشطة والتقويم، بما يسهم فى تكوين قاعدة ثقافية مشتركة تخدم أهداف المجتمع من هذه المرحلة، لاسيما فيما يتصل بربطها بسوق العمل وتأكيدها على المواطنة، وتنميتها للجوانب الجسمية والعقلية والتذوقية.

ثالثاً - التعليم الثانوى :

ويلى مرحلة التعليم الأساسى مرحلة التعليم الثانوى الذى تتجه مسارات تطويره إلى شكل يوجد بين الجوانب الأكاديمية والمهنية فيه، وذلك فيما يسمى بالمدرسة الشاملة (النموذج الأمريكى) أو المدرسة البوليتكنيكية.

وفى هذا المستوى يتم إعداد الطالب إما للخروج إلى الحياة العامة وممارسة الحياة العملية، أو الانتظام فى صندوق الدراسة الجامعية، ومن هنا فان إعداد الطالب فى هذه المرحلة لابد أن يؤهله لاختيار أحد هذين المسارين وأن ينجح فى أى مسار يلتحق به.

وقد لوحظ أن هذا التعليم يتجه فى بعض الدول إلى الدراسات التطبيقية الميدانية لإعداد فنيين يلتحقون بقطاعات العمل والإنتاج، ولذلك نجد أن معظم المواد الدراسية ترتبط أساساً بالقيمة التطبيقية للمعرفة المتاحة للطالب، وهذا الأمر يتوقف بطبيعة الحال على عدة عوامل من بينها طبيعة المجتمع سواء كان زراعياً أو صناعياً أو سياحياً، ويتوقف أيضا على إمكانات الدولة وما تمتلكه من أساليب التكنولوچيا الحديثة، ومدى إيمان التربويين بقيمة التكنولوچيا فى تطوير مناهج التعليم، ومن العوامل الحاكمة أيضا لشكل ومضمون التعليم الثانوى الخبرات السابقة ومدى الانفتاح الذهنى على تجارب الأمم الأخرى وأنماط التعليم الثانوى بها.

إن هذا كله يجعل التعليم الثانوى متنوع الأشكال، مما يعنى أن هناك أحد الأنماط الذى يصلح لأى دولة مهما كان موقعها ومهما كانت مواردها وعلاقاتها.

خصائص التربية المنشودة للمستقبل
وإنعكاساتها على المناهج الدراسية

يجب أن تتصف التربية المستقبلية المنشودة بخصائص تلبى حاجات الإنسان العربى الحديث إلى النمو الشخصى والاجتماعى، والكفاية الاقتصادية والإنتاجية، والوعى والمشاركة والفكر النقدى، وتحسين نوعية حياته العامة والتربوية، واستمرار هذه التربية مدى حياته وهذه الخصائص هى :

١- خصائص دينية - دنيوية :

وهى تجمع بين الاعتصام بالعقيدة والثوابت والقيم الإسلامية وبين بناء الذات وإذكاء روح الجماعة وإعمار الدنيا بالخير والمحبة والعدل والسلام. وهذا التوافق والتكامل بين النواحى الدينية والدنيوية هو الذى يحصن الفرد عند التعامل مع العناصر الثقافية الواردة من أطر ثقافية أخرى، بل ويؤهلهم لأن يكونوا قوى قادرة على الضبط الذاتى وتحكيم العقل فى كل أموره.

٢- خصائص شمولية تكاملية :

تشمل النمو العقلى والاجتماعى والوجدانى والجسدى، فى تساند وتكامل، وتتعامل مع المتعلم كلياً، وتعطى بالغ الأهمية فى آخر الشوط التعليمى للتكامل الذى يحدث فى شخصية المتعلم، والأمر الواضح هنا هو أن يرى الفرد بوضوح تلك العلاقات التبادلية بين فروع المعرفة، وكيف أنها تمثل كياناً واحداً، ومن ثم فان المعلم لابد أن يكون شاملاً ومتكاملاً فى تناوله للمنهج وتدريسه، وكذلك الأمر بالنسبة للمتعلم.

٣- خصائص طبيعية :

المقصود بذلك وهو أن الخبرات التى يقدمها المنهج لابد أن تكون فى أوضاع طبيعية، أى أن الخبرة لابد أن تعرض فى سياق الحياة العادية الطبيعية دون افتعال، وهذا الأمر ليس غريباً عن التربية، فقد ظهر مع تطور الفكر التربوى فى إطار الخبرة المربية، وكيف أنها يجب أن تكون مباشرة وطبيعية قدر الإمكان، وإذا تعذر ذلك فيكون عن طريق عرض الخبرة فى صورة تحاكى الواقع.

٤- خصائص فردية - جماعية - تفاعلية :

وهى تعنى أن المنهج لابد أن يتيح الفرص للأعمال الفردية والجماعية

وأن يكون محور ذلك هو التفاعل، ومن المفترض أن يساعد هذا فى إحداث التكامل بين أعمال الفرد وأعمال الجماعة، بحيث يشعر الفرد أنه عضو فى فريق يبذل جهداً من أجل أن يكون عمل الجماعة فى مستوى متميز.

٥- خصائص توفيقية :

وهى توفق بين حاجات الفرد ومطالب المجتمع، بحسب عمر المتعلم ودرجة نموه، فالفرد لايجب أن يشعر أن هناك إختلافات بين حاجاته وحاجات المجتمع، بل إن العلاقة بينهما وثيقة بحيث يجب أن يعمل الفرد على رقى المجتمع وتقدمه طالما أن المجتمع يوفر للفرد حياة كريمة ومناخًا صحيحاً.

وهى تعنى الانطلاق من واقع المتعلم، وتكسبه خبرة حقيقية، بحسب نوع النشاط ومستوى نضج المتعلم، وهذا يشير إلى التنوع فى الخبرات بحيث لايكتفى بالخبرات العملية فقط أو النظرية ولكن لابد أن يكون المفهوم السائد هو مفهوم الخبرة بكل ما تشتمله من أوجه تعلم نظرية وتطبيقية وعملية.

٧- خصائص تعبيرية - تواصلية - أدائية :

حيث يفصح المتعلم عن مضمون أفكاره وخواطره ومشاعره ومدركاته، ويتواصل مغ غيره، ويوائم بين التعبير والقيام بأنشطة أدائية فعلية حقيقية على مستوى الصف والمدرسة والبيئة.

٨- خصائص تركيبية - إنتاجية :

وهى لاتكتفى من المتعلم بأن يختار الإجابات اعتماداً على نصوص مكتوبة أو قوالب نمطية بل أن يقوم بتركيبها بنفسه وبلغته، وأن يقدم إنتاجاً فى عمل متكامل، يحفظ فى ملفه شاهداً حياً على حسن تعلمه ما أمكن، وبذلك تكون المشاركة من

جانب المتعلم حقيقية مما يساعد على تكوين شخصيات تستطيع التفكير والتوصل إلى أفكار جديدة.

٩- خصائص استكشافية - توليدية - ابتكارية :

ويقصد بها أن تطلق الحرية للمتعلم فى إرتياد افاق مجهولة، وخبرات غير مألوفة، بحيث تتولد منها أفكار وخبرات جديدة قد تصل إلى أعمال إبداعية وابتكارية، فالمعروف أن العلم ينمو وتتراكم خبراته نتيجة للاكتشافات والمبتكرات التى استطاع الإنسان بفكره أن يصل إليها، لذلك يجب أن يجد المتعلم الفرص والمناخ المناسب لذلك.

١٠- خصائص تعاونية - تشاركية :

حيث يتعاون المعلم مع المتعلمين، والمتعلمون فيما بينهم، وكذلك القول عن تعاون سائر أعضاء المجتمع التربوى والمحلى، والأسرة، فالمسئولية هنا مسئولية مشتركة وهى فى جوهرها تعنى بمهارة العمل فى فريق من أجل صالح الجميع.

١١- خصائص بدائلية :

تحقق أقصى المرونة فى تطبيق المنهج التربوى، بحيث تنوب خبرة عن خبرة أخرى، إذا لم يكن هناك مانع من ذلك، فضلاً عن إغناء مخزون المتعلم بالأفكار والأنشطة المتنوعة والمختلفة من أجل إثرائها وتوسيع دائرة التعلم وحصيلة الخبرة وتكوين مفهوم صحيح عن الخبرة المباشرة وبدائلها المباشرة أو غير المباشرة.

١٢- خصائص تأويلية - تساؤلية - نقدية - تقويمية :

يعبر فيها المتعلم عن تصوراته، وآرائه، والمعانى التى تتولد فى ذهنه، ويتخذ من الأمور موقفاً تساؤلياً، استقصائياً، بحثياً، ويحاول أن ينتقد مايجرى إيجاباً وسلباً وصولاً إلى تقويم شامل متكامل.

١٣- التركيز على نواتج التعلم :

وتعنى التركيز على العمل التربوى الأدائية والإنتاجية المتخصصة فى أعمال متكاملة، كما تقدر أيضاً بالغ التقدير خطة سير العملية التعليمية التى يمكن بواسطتها الوصول إلى النواتج، وهى تعتبر اكتسابِ خبرة سير عملية التعلم جزءاً من النواتج التربوية، فالتعلم من وجهة النظر هذه ليس مجرد معارف ومعلومات ولكنه أيضا ممارسات وتطبيقات، ومن هذه الممارسات والتطبيقات خطة سير العملية التعليمية.

١٤- خصائص أخلاقية تمهينية - منفتحة :

تعد المواقف والقيم محور العمل التربوى ومآله لجميع أعضاء المجتمع التربوى. وهى تسمح بنمو المعلم والممارس التربوى نمواً مهنياً مستمراً على غرار نمو المتعلم، كما تبقى باب الاجتهاد التربوى مفتوحاً على مصراعيه للجميع.

وبذلك يبدو أن الأخلاق المهنية أصبحت موضع إهتمام مخططى المناهج حيث تبين أن المسئولية الأخلاقية المهنية تعد محورية فى عملية التطوير.

ونتيجة لهذا كله أصبح الحديث عن التقنيات التعليمية هنا يأتى فى سياق الحديث عن التغيرات المتلاحقة فى المجالات العلمية والتكنولوجية كمياً ونوعياً، والتى غيرت إلى حد كبير من طبيعة عملية التعليم والتعلم، ومن هنا كانت ضرورة الاهتمام بتناول أهم أشكال التقنيات التعليمية التى يمكن الإفادة منها فى هذا الشأن.

ولعل شعار التعليم للجميع يكاد يلخص ويحدد ملامح ومسارات واتجاهات التغيير الذى لحق بالتعليم فى الوقت الحاضر والتى تختلف اختلافاً واضحاً عما كان عليه التعليم فى النصف الأول من القرن العشرين، ومن أهم معالم التغير:

١- التنوع :

وتعد ظاهرة التنوع من أبرز خصائص التعليم الحديث وأحد المظاهر التى تؤكد على فهم الواقع، هذه الخاصية من خلال التنوع فى مؤسسات التعليم، فقد أدى ذلك إلى تحول مؤسسات التعليم من مؤسسات تعليمية إلى مؤسسات ذات أهداف متعددة وتحولت مؤسسات التعليم إلى الاتجاه نحو أهداف أكثر تعدداً وتنوعاً بما يفى بالاحتياجات المتعددة والمتغيرة للمجتمعات التى تخدمها هذه المؤسسات وقد نبعت الحاجة إلى التنوع فى مؤسسات التعليم من حقائق أساسية تذكر منها:

أ- اختلاف الظروف الاجتماعة والثقافية للمتعلمين وكذلك التنوع فى ميولهم واهتماماتهم وقدراتهم. مما يعنى الحاجة إلى مناهج متعددة تتواءم مع اختلاف تلك الظروف، وهذا يشير إلى انتقال من مفهوم مركزية المنهج إلى مستوى اللامركزية.

ب- ظهور مهن جديدة فى المجتمع مما استتبع بالضرورة التدريب عليها وتأصيل مقوماتها عملياً، ولقد أدى هذا إلى الحاجة المستمدة أى تواصل التعليم والتدريب من أجل رفع مستوى الأداء المهنى.

ج- إدراك قيمة العلم والمعرفة والمنهج العلمى فى تناول المسائل والمشكلات الاجتماعية، ولذلك أصبح الفرد فى حاجة دائمة إلى أن يعرف، وبالتالى فإن تخرجه من مستوى تعليمى معين لايعد كافياً، ولكنه يعد حلقة فى سلسلة تعليمية وتدريبية متواصلة طالما بقى الفرد عضواً فى المجتمع وممارساً لعمل أو مهنة ما.

٢- تعدد الاختيارات :

لقد حدث تحول كبير فى فلسفة التعليم فأصبح بمفهومه الحديث يرتكز على ما

أطلق عليه «الخبرة التعليمية» ويعتمد هذا المفهوم على تقديم مادة تخصصية يتعمق فيها التلميذ فى أحد ميادين المعرفة إلى جانب تقديم مواد اختيارية تمكن التلميذ من إشباع ميوله واهتماماته الخاصة ومن خلال الخبرة التعليمية العريضة المتاحة، بمعنى آخر أصبح المجال المعرفى مفتوحاً أمام المتعلمين خارج الأطر المعروفة للتعليم التقليدى، ومن هنا أصبحت المعرفة وسيلة لبناء العقل والوجدان، أى أنها لم تعد هدف الأهداف، وإنما أصبحت قيمتها تقاس بمدى مشاركتها وإسهامها فى بناء شخصية الفرد وإعداده لحياة جديدة مغايرة لحياته اليوم.

٣- المنهج المناسب :

ويعنى ذلك تقديم مواد مختلفة للطلاب المختلفين أى مواد ترتبط بشكل مباشر بالاهتمامات والميول الشخصية للمتعلمين، ويتضمن المنهج المناسب برامج ذات علاقة بالاهتمامات الخاصة بالمتعلمين الأكاديمية والمهنية وميولهم، ومناهج تتركز حول مشكلات معينة، بدلاً من المناهج التى تتركز حول مواد دراسية، ويتم التركيز فى المناهج على التصورات المتعلقة بالمقارنات الثقافية والأحداث العالمية، وتمكن المناهج المتعلمين من الاقتراب من أرض الواقع عن طريق فهمه لإمكاناته وفهمه لمتطلبات مجتمعه، وتعده إعداداً جيداً لأداء العمل الذى اكتسب مهاراته، بحيث يمكن استخدام تلك المهارات فور إتمامه لدراسته.

وبناء على ذلك فإن المنهج الواحد والثابت لكل التلاميذ لم يعد أمراً مقبولاً لأن التلاميذ يختلفون فى القدرات والإمكانات والاتجاهات والقيم، وهذا يعنى الحاجة إلى مناهج متعددة تختلف باختلاف البيئات وباختلاف التلاميذ، وبقدر مايكون التوافق بين المنهج والتلميذ بقدر مايكون نجاح العملية التعليمية التربوية، وبقدر مايكون التنافر فيما بينهما بقدر ما تكون سطحية التعليم ومردوده.

وفى ضوء ما سبق يمكن أن نعرض لأهم الأنماط التكنولوجية التعليمية والتى من المتوقع أن تسود فى المرحلة القادمة :

١- التعليم المفتوح :

برزت الحاجة إلى هذا النمط من التعليم كأحد البدائل الفعالة القادرة على توفير المزيد من فرص التعليم لقطاعات كبيرة لم تتوافر لها فرص التعليم من خلال مؤسسات التعليم التقليدية.

وتتزايد الحاجة إلى التعليم المفتوح فى البلاد النامية نظراً للطلب الاجتماعى المتزايد على التعليم استجابة لخطط التنمية، وما تحتاجه من كوادر بشرية مؤهلة ومدربة فى نفس الوقت الذى تعانى فيه تلك الدول من ندرة الموارد المادية والكوادر البشرية التى تتطلبها عادة عملية إنشاء مؤسسات تعليمية.

وانتشر نظام التعليم المفتوح فى أنحاء العالم كنظام للتعليم عن بعد ورأت فيه الدول النامية وكذلك المؤسسات الدولية أسلوباً عصرياً للتعليم يحل الكثير من المشاكل التى نجمت عن تزايد الإقبال والحاجة إلى التعليم.

وجوهر التعليم المفتوح هو جعل المادة العلمية فى متناول الدارس حيثما كان ومتى شاء من خلال وسائل الاتصال الحديثة دون حاجة إلى التجمع فى مكان بعينه، وباستخدام أسلوب التعلم الذاتى كبديل للتعليم التلقينى، ويتيح التعليم المفتوح كذلك الفرصة أمام من فاتتهم فرصة التعليم لأى سبب كان، كما يتيح فرص التعلم المستمر حيث يستطيع الدارس مواكبة التقدم والتغيرات المتلاحقة فى مجاله دون أن يضطر إلى الانقطاع عن العمل.

والتعليم المفتوح أسلوب من أساليب التعليم لمن لم تتح له فرصة استكمال تعليمه أو لمن يريد الاستزاد من التعليم، معتمداً على اتصال مستمر

بين الدارس وبين المؤسسة التعليمية بهدف استكمال مراحل التعليم أو التنمية العلمية والمهنية، أو التعرف على مجال من مجالات المعرفة، ويعتمد هذا النوع من التعليم على الإرشاد والتوجيه المستمرين من المعلم عن طريق متابعة المتعلم وتقويم مدى تقدمه وتعديل مساره فى إطار الجهد الذى يبذله للتعلم.

ويتميز التعليم المفتوح بعدد من الخصائص التى تميزه عن غيره من أنماط التقنيات التعليمية وهذه الخصائص منها مايتصل بالأهداف، ومنها مايتصل بطبيعة التعليم المفتوح.

أ- الأهداف:

١- تحقيق مبدأ ديموقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية والمساواة بين المواطنين دون تمييز بينهم لأسباب تتعلق بالمكانة الاجتماعية أو الاقتصادية.

٢- توسيع فرص التعليم أمام كل من يرغب فى الالتحاق بمؤسسات التعليم العالى وتحقيق الاستجابة للطلب الاجتماعى المتزايد على هذا النوع من التعليم الذى تتطلبه خطط التنمية من القوى البشرية القادرة على تحمل هذه المسئولية.

٣- توفير فرص التعليم والتدريب والنمو المهنى المستمر للعاملين مع بقائهم فى العمل دون حاجة إلى تركهم لواجباتهم ومسئولياتهم وأدوارهم الوظيفية، ولذلك فان هذا النوع من التعليم يطلق عليه فى بعض المجتمعات «التعليم دون أن يضطرب الإنتاج».

٤- إتاحة الفرصة أمام من يرغب من أفراد المجتمع على اختلاف أعمارهم وأجناسهم فى استثمار أوقات فراغهم من أجل مستوى ثقافى أفضل واكتساب

العديد من المعارف والمفاهيم والقيم والمهارات التى يحتاجون إليها فى أثناء ممارستهم لأعمالهم.

٥- إتاحة الفرصة للتعلم الذاتى باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة بما يحقق رفع كفاءة العملية التعليمية وإمداد المجتمع بما يحتاجه من الخريجين.

٦- فتح مجالات الدراسة للتخصصات المستحدثة التى يحتاجها المجتمع والتى لاتسمح النظم التقليدية بتوافرها أو توفير الأعداد المناسبة منها فى ظل إمكاناتها المتاحة.

٧- مواجهة التراكمات المعرفية والانفجار المعرفى الذى جعل العديد من المعارف والمفاهيم القديمة تبدو بدون معنى وقليلة القيمة، هذا فضلا عن أن تساقط العديد من مسميات العلم أدى إلى ظهور أفكار ونظريات مستحدثة وجديدة، وبالتالى فإن ما تعلمه الفرد فى الماضى لم يعد صالحاً للحاضر أو المستقبل، ومن ثم فان تعليم الفرد ليكون مستعداً للتعامل مع هذا التغير أصبح أمراً هاماً جديراً بالرعاية.

٨- إتاحة الفرص أمام من يرغب من أفراد المجتمع فى تغيير مهنته أو تخصصه، وإمداد سوق العمل بأعداد مناسبة من التخصصات بأسرع وقت ممكن، ذلك أن البديل هو الانتظار لسنوات عدة من أجل إعداد القوى الكاملة المطلوبة من خلال التعليم الرسمى المعتاد. وبالتالى فان القيمة الحقيقية لهذا النوع من التعليم هو رفع المستوى العلمى والمهنى للفرد وفى ذات الوقت يمارس عمله حتى يتم الدراسة فيه نقل إلى مستوى آخر فى نفس المجال أو ينتقل إلى مجال آخر.

وهناك خصائص تميز التعليم المفتوح عن نظيره التقليدى وهذه الخصائص تتمثل فى :

١- القدرة على تلبية الحاجات الاجتماعية والوظيفية والمهنية للملتحقين به لما يتمتع به من مرونة وتوافر البدائل، وهو بذلك يسمح بالدراسة فى أثناء ممارسة العمل كما أنه يسمح بترك العمل من أجل الدراسة فى أى وقت ثم العودة إلى العمل مرة أخرى.

٢- استخدامه للمستحدثات التكنولوچية فى مجال الاتصالات والتى يعتمد عليها نظام التعليم المفتوح اعتماداً أساسياً فى توصيل المعلومة إلى المدارس.

٣- انخفاض التكلفة التعليمية مقارنة بتكلفة التعليم التقليدى بما تتطلبه بنيته التحتية من أبنية ومعدات وأجهزة وأعضاء هيئة تدريس وإداريين. وهذا كله يحتاج إلى كلفة عالية فى الوقت الذى لايحتاج فيه التعليم المفتوح إلا إلى عدد قليل من الإداريين والمتخصصين والفنيين إلى جانب أن الطالب فى نظام التعليم المفتوح تنتقل إليه المعلومة من خلال أساليب التكنولوچيا المتاحة حيث هو عندما يحتاج إليها وفق ظروفه وإمكاناته.

٤- توافر شروط الارتباط بالواقع والمرونة فى بيئة المتعلم وارتباط التعلم بالحاجات الفردية والمهنية والاجتماعية، وهذا يجعل التعليم المفتوح أكثر وظيفية وقيمة بالنسبة للمتعلم.

٥- لايوجد فى هذا النوع من التعليم معوقات الالتحاق والقيد ومكان الدراسة وشروطها والسن ونظم القبول والشهادات التى ينظر إليها باعتبارها حداً أدنى أو متطلب أساسى، ولكن يلاحظ أن المدارس الذى يرغب الألتحاق بهذا النوع من التعليم عليه أن يمر بامتحان أو امتحانات معينة، وطبقاً لدرجاته يتم تحديد مستوى كل فرد، وبالتالى يتم تحديد مكانه والمستوى الذى يبدأ منه.

٦- يعتمد نظام التعليم المفتوح فى تحديد البرامج الدراسية استناداً إلى احتياجات الطالب المهنية والوظيفية، ويستخدم طرقاً وأساليب وتقنيات تعليم متقدمة تتصف بالمرونة وتراعى حاجات الطلاب وقدراتهم والفروق الفردية بينهم،

حيث يعتمد النظام على التعليم الفردى والدراسة الذاتية باستخدام الحقائب والرزم التعليمية، بالإضافة إلى برامج الإرشاد والتوجيه الدراسى.

٧- لايركز هذا النوع من التعليم على متطلبات القبول أو متطلبات التخرج أو سنوات الدراسة بل ترتبط برامجه باحتياجات العمل والوظائف، ولذلك فإنه يقدم بدائل عديدة للدارس لتحقيق مايهدف إليه عن طريق البرامج القصيرة والطويلة والمتوسطة والتى تمكنهم من اكتساب القدر الذى يرغبون فيه من المهارات.

٢- التعليم بالمراسلة :

ظهر التعليم بالمراسلة مع بدايات النصف الثانى من القرن التاسع عشر وذلك فى أستراليا حيث الأراضى الشاسعة والسكان الذين يعيشون فى مناطق معزولة من الناحية الجغرافية، فأعدت البرامج للدراسة بالمراسلة، ثم تطور الأمر ليشمل ذوى الحاجات الخاصة والسجناء وربات البيوت ومن يسعون إلى رفع مستواهم العلمى والمهنى فى أثناء ممارستهم لأعمال ومهن فى المجتمع، وازداد التعليم بالمراسلة انتشاراً وخاصة فى فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك فى العديد من الدول فى أوربا، لدرجة أن هذا التعليم يعد فى فرنسا سفيراً للفكر التربوى الفرنسى، ومما دعم هذا النوع من التعليم أيضاً إنشاء المجلس القومى للتعليم بالمراسلة على مستوى أوربا ومجلس آخر بالولايات المتحدة الأمريكية، ويشير هذا إلى الجهد الذى بذلته - ولاتزال - هذه الدول وغيرها من أجل إقرار الشرعية والصفة الرسمية لهذا النوع من التعليم واعتباره أحد مكونات منظومة التعليم.

ويقصد بهذا النوع من التعليم - التعليم الذى يتم من خلال برامج دراسية مخططة مسبقاً وفقـًا لجدول زمنى، ويتم تزويد الطالب بهذه البرامج على فترات زمنية محددة من خلال طرود بريدية تحتوى على المواد المطبوعة الخاصة بالبرامج

وكذلك الواجبات المنزلية والتدريبات بطريقة تساعد الطالب على اختبار مدى فهمه ومدى تقدمه فى الدراسة، كما تحتوى تلك الطرود على شرائح وأفلام وأشرطة تسجيلية وأدوات للتجارب المنزلية، كما يستخدم فى هذا النوع من التعليم أيضاً البث الإذاعى والتليفزيونى ويعتمد هذا النوع من التعليم على الإرشاد المستمر من المعلم عن طريق متابعته للمواد المكتوبة التى ترسل إلى المتعلم، حيث يقوم عضو هيئة التدريس بتقويم مدى فهم وتقدم المتعلم إلى جانب مده بمقترحات للخطوات القادمة.

ويلاحظ أنه مع التطور التكنولوجى بدأت الاتجاه إلي الاعتماد على شبكات المعلومات والحاسبات الإلكيترونية فى نقل المعارف إلى الدارسين حيث يعيشون.

وتجدر الإشارة هنا إلى وجود اختلاف أساسى للتعليم بالمراسلة عنه فى التعليم التقليدى، فالتعليم التقليدى يقوم الطلاب عن طريق نظم امتحانات محددة، وفقاً لجدول زمنى محدد وبانتهائها يمنح الطالب شهادة أو درجة علمية وفقاً لنوع التعليم الذى يتلقاه، أما فى التعليم بالمراسلة فإن الأمر يختلف، فالدرجة العلمية هنا أو الشهادة ليست هدفاً فى حد ذاتها بالنسبة للمتلقى، ووجه الاستفادة الوحيد من نظام التعليم بالمراسلة هو ذلك القدر من التعليم الذى يحقق طالب التعليم بالمراسلة والذى يقبل عليه بمحض إرادته لتحقيق رغبته فى تحقيق ذلك القدر من المعرفة والعلم الذى أقبل على تلقيه عن طريق التعليم بالمراسلة.

وقد بدأ التعليم بالمراسلة فى البداية باستخدام الكلمة المطبوعة والتى تعتبر حتى الآن من أهم مكونات المقررات الدراسية فى نظام التعليم بالمراسلة، وقد أدخلت إلى نظام التعليم بالمراسلة مع تطور وسائل تعليم مساعدة بدأت بالكلمة المسموعة عبر أجهزة الراديو ثم الأشرطة المسجلة المسموعة إلى أن أدخلت نظم البث التليفزيونى المرئى وتلتها شرائط الفيديو وصولاً إلى استخدامات

«أسطوانات» الحاسب الآلى «الكمبيوتر» هذا بالاضافة إلى ما سبقت الإشارة إليه من الحقائب والرزم التعليمية المعدة خصيصاً للتعليم بالمراسلة والتى يستعين بها الطالب فى التعليم.

خصائص التعليم بالمراسلة :

- تقليص الحاجة إلى الاتصال المباشر بين المعلم والدارس، وبالتالى توفير تكاليف قاعات الدرس وإنتقال الطالب إلى تلك القاعات.
- الاقتصاد فى نفقات التعليم مقارنة بنفقات المؤسسات التعليمية التقليدية.
- وجود نظام تقويم للطالب ومتابعة تدرجه فى التحصيل كإجراء تقويمى للدارس ولتطوير فعالية المؤسسة التعليمية فى أداء رسالتها فى الوقت نفسه.
- التعليم والتدريب دون ترك مواقع العمل.
- التعلم أو تغيير التخصص أو الحصول على العلوم التكميلية التى يحتاجها المتلقى دون الحاجة إلى التوقف عن عمله الذى يمارسه.

* الحصول على القدر المطلوب من المعرفة فى كل المجالات التى قد يرغب الملتقى فى التعرف على إحداها بأقل قدر من الجهد وبتكلفة بسيطة.

- الاعتماد على نظام المعلم المتنقل، وذلك عن طريق إنتقال أحد المعلمين عن طريق سيارة مجهزة بكافة مصادر التعلم اللازمة لاستكمال الدراسة والإقامة فى مكان ما أو قرية معينة قد لاتتوافر لها الإمكانات التكنولوجية اللازمة.
- يتم التقويم المرحلى للدارسين عن طريق ما يجيبون عليه من أسئلة وما يقومون به من أنشطة وتدريبات.

٣- التعليم عن بعد :

التعليم عن بعد هو أحد التوجهات التى يحبذ البعض إدخالها وفق الصيغ التعليمية الجديدة، وتلتقى أنظمة التعليم عن بعد مع أنظمة التعليم المعتادة فى الأهداف العامة التى تسعى إلى تحقيقها، وهى فرص التعليم والتعلم أما الراغبين فى استمرار التعلم ونقل المعرفة إليهم وتطوير قدراتهم ومهاراتهم، ولكن التعليم عن بعد يختلف عن التعليم المعتاد فى الوسائل والأساليب ويخاطب بذلك جهوداً أوسع من أفراد المجتمع.

- ولقد ظهرت فكرة التعليم عن بعد عند تزايد الطلب الاجتماعى على التعليم حيث ارتفعت معدلات القبول فى كل المراحل التعليمية بسرعة فائقة فى العقد الأخير من القرن العشرين.

- الاتجاه إلى الاستغناء عن بعض القوى البشرية نظراً للثورة التكنولوچية، هذه الثورة التى جعلت الإنسان محور العملية التعليمية وهدفها النهائى، ولذلك إتجاه المعلم إلى أدوار جديدة كان عليه أن يمارسها من أجل عملية التربية وخاصة تكوين الاتجاهات ودعم القيم الأساسية.

- لقد أصبح التعليم عن بعد محل اهتمام الحكومات والمؤسسات العالمية والإقليمية والمحلية المعنية بالتعليم والثقافة منذ بداية السبعينات حيث أصبح هذا النوع من التعليم وسيلة مناسبة وملائمة وفعالة لتعليم الكبار وتأهليهم وتدريبهم للترقى أو للإنتقال من مهنة إلى أخرى.

ويلاحظ أن هناك من يتشككون فى فعالية هذا الأسلوب فى الدراسات المعملية ولكن ثبت بالتجربة فى العديد من الدول :

١- أن هذا النوع من التعليم يناسب الدراسات المعملية، لأن أى برنامج دراسى عملى يتضمن جوانب نظرية وجوانب عملية، وبالتالى فإن الجانب

النظرى يتم عرضه على الدارسين من خلال أى شكل من الأشكال التى يأخذ بها التعليم المفتوح أو التعليم بالمراسلة، أما الجانب العملى فهو يرتبط بزيارات ربما أسبوعية مع نهايات الأسابيع أو فى أيام العطلات، وهذه الزيارات تتجه نحو مؤسسات العمل والإنتاج، وقد تتجه إحدى المدارس القريبة من مكان إقامة الدارس.

٢- تعتمد بعض مؤسسات التعليم بالمراسلة على الاتصال التليفونى العادى، وبعضها الآخر يعتمد على الاتصال التليفونى المرئى للإجابة عن تساؤلات الدارسين عندما يدرسون بمفردهم ويشعرون أنهم فى حاجة إلى مناقشة مسألة ما مع أحد المشرفين على تنفيذ البرنامج الذى يدرسه.

٣- أن الحقائب التعليمية التى تعتمد عليها الدراسات المعملية تضم العديد من الأدوات والمعدات التى تساعد الدارسين فى إجراء التجارب وفق توجيهات وإرشادات ترسل إلى الدارسين للاعتماد عليها فى أثناء دراسة البرامج وخاصة فى شقها المعملى.